تطبيق قواعد الفهرسة الانكلو امريكية (AACR2) في فهرسة المخطوطات العربية

سعد احمد اسماعيل

مدرس

المكتبة المركزية – جامعة الموصل

مقدمة :

المخطوطات بصورة عامة هي المواد الثقافية التي كتبت بخط اليد سواء كان ذلك قبل اختراع الطباعة في القرن الخامس عشر الميلادي او بعد ذلك ، ومن امثلتها المخطوطات العربية القديمة الموجودة لدى المكتبات والمتاحف والجوامع والاشخاص ، الخ ، وكذلك الرسائل والمخاطبات واليوميات والعقود ... الخ التي كتبت بخط اليد . وتعتبر المخطوطات العربية القديمة مصادر اولية مهمة في الابحاث والدراسات التي يقوم بها الطلبة والباحثون خاصة في مجال الدراسات اللغوية والدينية والتاريخية ، كما ان لها اهمية تراثية وتاريخية وحضارية . وتحتوي مكتبات العالم الإسلامي والعربي على مجموعـــات كبيرة من هذه المخطوطات وتوليها اهتماماً كبيراً يحميها من التلف والضياع والسرقة خاصة وان الكثير من المخطوطات العربية القديمة قد تعرض في السابق الى التلف والحرق عندما تعرضت الدولة العربية الاسلامية الى غزوات همجية مستمرة وخاصة من قبل التتر فضلاً عن ان الكثير من المخطوطات قد نقل الى مكتبات ومتاحف الغرب ابان فترة الإحتلال الاجنبي .

واذا كان الغرب قد اهتم لإسباب مختلفة بآثار الثقافة العربية الإسلامية وخاصة المخطوطات حيث بدأ بنشر الفهارس الخاصة بها منذ اوائل القرن الماضي ، فان المخطوطات الموجودة لدى العالم العربي والإسلامي لم تنشر فهارس الكثير منها حتى الآن فضلاً عن ان قسماً من هذه المخطوطات لـــم

يفهرس بصورة جيدة . ومع ذلك فقد تنبه العرب والمسلمون في السنوات الاخيرة الى عظم شأن هذا التراث وأخذوا يبذلون الجهود لمعرفته والإطلاع عليه فسارت هذه الجهود في ناحيتين : الاولى جمع هذا التراث المبعثر وايداعه في مكان واحد ليرجع العلماء اليه . وكان اعظم عمل في هذا المجال تأسيس معهد المخطوطات في جامعة الدول العربية ليقوم بتصوير التراث العربي الاسلامي تدريجياً على الإفلام ويجمعه في القاهرة ووضعه تحت تصرف العلماء والباحثين . وقد تم جمع الآلاف من صور المخطوطات العربية من اماكن مختلفة من العالم ، وما زال يتابع عمله . والناحية الثانية هي وضع فهارس للمكتبات التي تحتوي على مخطوطات ، فظهرت محاولات طيبة لنشر فهارس المكتبات العربية والإسلامية . فقد شرعت مثلاً المكتبات المهمة في العراق بنشر فهارس مطبوعة تمثل ما فيها من مخطوطات . وهناك ايضاً محاولات لإصدار الفهرس الموحد للمخطوطات الموجودة في المكتبات والمتاحف العراقية . وقد شهد عدد من مكتبات بعض الأقطار العربية والإسلامية نشاطات مماثلة في هذا المجال . فلقد قام مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في اسطنبول بتشكيل مجموعة عمل باسم (وحدة المخطوطات) مهمتها اعداد فهارس علمية للمخطوطات المتخصصة في الفروع المختلفة . وقد بدأ المركز نشاطه في اسطنبول فأصدر عام ١٩٨٤ فهرس مخطوطات الطب الإسلامي) كما أصدر في عام ١٩٨٦ فهرس مكتبة كوبرلي. وتختلف جميع هذه الفهارس في الصحة والجودة وسداد الطريقة او اضطرابها .

فهرسة المخطوطات

صدر العديد من فهارس المخطوطات العربية والأدبيات المتعلقة بالمخطوطات وقد لوحظ ان كل فهرس من هذه الفهارس يعني بمجموعة مخطوطات مكتبة او مؤسسة معينة كما ان كل واحد منها أتبع نهجاً يبدو لغير المختصين في حقل المكتبات متقارباً الا أن المكتبيين المهتمين بحقل الفهرسة يرون ان هذه الأساليب المتبعة ادت الى ظهور ارباك كبير في فهرسة المخطوطات ، لأن

المهتمين بالمخطوطات من غير المكتبيين ينظرون الى المخطوطات من وجهة نظرهم التخصصية كمؤرخين أو مهتمين بالتراث ، ومن ثم فهم يتناولون مسألة فهرستها حالة مجتزأة عن بقية اوعية المعلومات الاخرى الموجودة في المكتبات الى جانب المخطوطات ، في حين أننا كمكتبيين ننظر الى المخطوطات كجزء لايتجزأ من مجاميع المكتبة ، ومن ثم فان فهرسة هذه المخطوطات يجب ان تخضع الى نفس القواعد التي تتبعها المكتبات في فهرسة مجاميعها الاخرى لكي يكون وضع هذه المخطوطات في فهارس المكتبة منسجماً مع الوضع العام للفهرس الذي وجد أصلاً في المكتبة من اجل تأدية وظائف محددة وبخاصة وظيفته في الوصول الى أي مادة ثقافية (بضمنها المخطوطات) بطرق فنية تخضع لقواعد مقننة .

مشكلة البحث والهدف منه

من اطلاعنا الواسع على قواعد الفهرسة الإنكلو امريكية نعرف ان هذه القواعد قد افردت فصلاً كاملاً (الفصل الرابع) لفهرسة المخطوطات بصورة عامة . ومن دراستنا المتعمقة لهذه القواعد نستطيع الخروج بالفرضية الآتية: ان المخطوطات العربية بما فيها من السمات العامة وتلك الخاصة بها والتي تميزها عن غيرها من المطبوعات ومخطوطات الشعوب الاخرى يمكن فهرستها باستخدام قواعد الفهرسة الإنكلو امريكية بطبعتها الثانية ، حيث لوحظ ان اغلبية هذه السمات قد عولجت بشكل واف في القواعد المذكورة وبشكل يجعلنا مطمئنين الى سلامة فهرستها خاصة وان احدى صفات قواعد الفهرسة الإنكلو امريكية (ط٢) والمعروفة لدى المفهرسين هي صفة (العالمية)اي انها اولت اهتماماً واضحاً بتراث الشعوب الاخرى وطبيعته ، وعليه فان منهجنا في البحث يعتمد على مقارنة القواعد الخاصة بفهرسة المخطوطات سواء ما يتعلق منها بقواعد الفهرسة العامة (الفصل الرابع) او ماتتعلق منها بتعيين المدخل الرئيسي والمداخل الإضافية وصياغة الأسماء مع السمات العامة والخاصة والتي يتسم بها المخطوط العربي بهدف الإجابة عن السؤال الذي طرحناه .

المبحث الأول

الوضع الحالي لفهرسة المخطوطات

ان الأساليب المتبعة في تنظيم فهارس المخطوطات العربية القديمة منها والحديثة والتي تضم بين دفتيها ملايين المخطوطات التي تمثل التراث العربي الاسلامي في المكتبات العربية والإسلامية وأقطار العالم الاخرى جاءت بأساليب مختلفة سواء في المداخل أو عناصر الوصف الاخرى (٣) فبعضهم اتبع طريقة التفصيل والاسهاب على مانراه في فهرست مخطوطات برلين وبعضهم اتبع طريقة الايجاز مثلما نرى في فهرست مكتبة جستربتي في دبلن والمكتبة الوطنية في باريس . ففي التفصيل نرى ان الفهرسة أقرب ماتكون الى دراسة عن المخطوط تتضمن أسم المخطوط ومؤلفه . وفصوله وابوابه وخاتمته . وتاريخ نسخه وكل ما عليه . وفي الإيجاز نجد اسم المخطوط والمؤلف وسنة النسخ (١) . هذا مانراه في جهود المستشرقين ، أما الذين وضعوا الفهارس من العرب فاضطربوا بين هاتين الطريقتين ولم يلتزم الكثير منهم بمنهج واحد طبقه في وصف كل مخطوط .

أ — مسألة المدخل الرئيسي والمداخل الاضافية :

وقد تطرق الدكتور المنجد الى الإختلافات الكبيرة في فهرسة المخطوطات ووضع قواعد لفهرستها ، وقد لاحظنا انه قد اولى اهتماماً كبيراً الى عنوان المخطوط ، الا أنه لم يتطرق الى مسألة تعيين المدخل الرئيسي الذي يعد عنصراً أساسياً من عناصر وصف المواد الثقافية في المكتبة ، ومع ذلك يبدو لنا من عرض مادته انه يعد عنوان المخطوط مدخلاً رئيسياً للمخطوط يذكر بعده اسم المؤلف كاملاً وأموراً أخرى سنتطرق لها لاحقاً ، ويتفق الاستاذ عبدالكريم الامين مع الدكتور المنجد في اعتبار عنوان المخطوط مدخلاً رئيسياً في فهرسة المخطوط مستنداً الى نقطتين ، أولاهما أن العنوان هو أكثر شيوعاً والفة للقارىء العربي من بقية عناصر الوصف ، وثانيهما ان عدداً من الفهارس العربية القديمة

قد نظمت مداخلها حسب عناوين المخطوطات . ويقول الاستاذ كوركيس عواد : ان اتخاذ عنوان المخطوط أساساً في الفهرسة دون أسم المؤلف هو الصحيح (وهو يقصد بذلك أعتباره مدخلاً رئيسياً) الذي ينبغي اتباعه لأسباب مختلفة منها ان كثيراً من المخطوطات قد غفل عن ذكر أسماء مؤلفيها كما ان مخطوطات اخرى تعزى الى غير مؤلفيها الحقيقيين . ان كل ما اورده هؤلاء الباحثون لايبرر في رأينا اعتبار العنوان مدخلاً رئيسياً في فهرسة المخطوطات العربية لأننا كمكتبيين ننظر الى المخطوطات كجزء من مجاميع المكتبة الاخرى التي تخضع فهرستها في تحديد المدخل الرئيسي الى القواعد المطبقة على بقية المطبوعات والتي تنص على تعيين المدخل الرئيسي طبقاً لتحديد الشخص المسؤول عن المحتوى الفكري للمادة . ان مسألة تحديد المسؤول عن المحتوى الفكري للمادة تبرز بشكل واضح في المخطوطات العربية لأن اغلبها ان لم يكن جميعها هي اعمال مسؤول عن تأليفها شخص واحد فقط الأمر الذي يجعل مسألة تحديد المدخل الرئيسي في فهرستها أمراً بسيطاً خالياً من المشكلات التي تواجه المفهرس في فهرسة المواد الاخرى التي يظهر منها اعمال ذات مسؤولية مختلطة أو مشتتة تجعل مسألة تعيين المدخل الرئيسي بالنسبة لها موضع جدل واختلاف في وجهات النظر . أما مسألة افتقار بعض المخطوطات الى مسؤولية التأليف فذلك أمر يعود إلىأغلب الاحيان إلى فقدان صفحة العنوان من المخطوطات ، الا أن هذه المشكلة يمكن تجاوزها بالرجوع إلى المصادر الموثوقة مثل كشف الظنون لحاجي خليفة ومفتاح السعادة لطاشكبري زادة ومعجم المؤلفين للتونكي والفهرست لابن النديم وغيرها من المصادر المعتمدة في هذا الباب والتي تسعف المفهرس في أغلب الاحيان للتحقق من تحديد مسؤولية التأليف بالنسبة لهذا النوع من المخطوطات ، اضافة إلى ان العديد من هذه المخطوطات قد حققت ونشرت بعد تحديد مسؤولية تأليفها من قبل من قام بتحقيقها ونشرها . ان الاعتماد على هاتين الناحيتين في تحديد مسؤولية التأليف بالنسبة لمثل هذه الاعمال يستند الى القاعدة رقم (21.0B) من قواعد الفهرسة الإنكلو أمريكية التي تتيح للمفهرس الرجوع إلى أي مصدر

يساعده في تحديد نقطة الوصول الى المادة الثقافية ، ومع ذلك فيمكن اعتبار العنوان مدخلاً رئيسياً في فهرسة المخطوط (شأنها في ذلك شأن بقية المطبوعات) عند غياب مسؤولية التأليف وعدم استدلال المفهرس لتحديد مسؤولية التأليف .

ان اتخاذ عنوان المخطوط مدخلاً رئيسياً في جميع الحالات وبدون استثناء لمجرد الاسباب التي أوردها الباحثون أعلاه لايتماشى مع خطة المكتبة في فهرسة موجوداتها ولايعتبر مسوغاً معقولاً ، لأن ماينطبق على مشكلات التأليف بالنسبة للمخطوطات مثل غياب مسؤولية التأليف أو فقدان صفحة العنوان ينطبق أيضاً على العنوان ، ففقدان صفحة العنوان يعني فقدان عنوانها الى جانب مسؤولية تأليفها ، كما ان بعض المخطوطات العربية جاءتنا بدون عنوان . ومن الأمور الاخرى التي تجعلنا نؤمن بضرورة اتخاذ مؤلف المخطوط مدخلاً رئيسياً هي ان اغلب المخطوطات العربية هي مؤلفات لمؤلفين مشهورين وعلماء افذاذ قد طغت اسماؤهم على مؤلفاتهم بشكل واضح . ومن الامور التي تتعارض مع مسألة ادخال المخطوط تحت عنوانه هي كما أشرنا أن الكثير من المخطوطات العربية قد حققت ونشرت ودخلت الى المكتبات لتفهرس كبقية المطبوعات الاخرى حسب القواعد التي تنتهجها المكتبة وان ادخالها تحت العنوان سيؤدي الى ورودها في الفهرس في مواقع منفصلة عن مجموعة المؤلفات التي الفها شخص واحد بسبب الترتيب الهجائي للفهرس والترتيب التسلسلي على رفوف المكتبة ، كما يجعل بطاقة المخطوط وبطاقة النسخة المنشورة من ذلك المخطوط منفصلتين احداهما عن الاخرى مما يفشل احدى اهم صفات الفهرس وهي تجميع مؤلفات المؤلف الواحد في مكان واحد من الفهرس وبخاصة في ذلك النوع من الفهارس المطبوعة التي تفتقر في أغلب الاحيان الى مداخل اضافية .

ب ــ حقول الوصف

ولم يتفق هؤلاء وغيرهم ممن كتب عن المخطوطات في مسألة تسلسل الحقول ، فبعضهم حافظ على تسلسلها كما أوردتها قواعد الفهرسة الإنكلو أمريكية (ط٢) أستناداً الى قواعد التقنين الدولي للوصف الببلوغرافي وهي :

١ ــ حقل العنوان وبيان المسؤولية .
٢ ــ حقل التاريخ .
٣ ــ حقل الوصف المادي .
٤ ــ حقل الملاحظات .

حقل العنوان وبيان المسؤولية

فبالنسبة للعنوان فان هؤلاء وغيرهم ممن كتب عن المخطوطات صحيح أنهم عدوه الحقل الاول الا أنهم فصلوه عن بيان المسؤولية الذي تعتبره قواعد الفهرسة الإنكلو أمريكية جزءاً من العنوان . فمن المعلوم أن بعض المخطوطات تحتوي الى جانب مؤلفيها مساهمين آخرين يظهرون بصورة بارزة في المصدر الرئيسي للمعلومات كالشارح أو المفسر ولم يشر هؤلاء الى كيفية تسجيل مثل هذه المعلومات ، كما أنهم اغفلوا بصورة عامة الكثير من المشكلات التي تظهر عند تسجيل العنوان مثل :

أ ــ أفتقار المخطوط الى عنوان

وهي مشكلة تواجهنا كثيراً في فهرسة المخطوطات العربية التي تفتقر الى عنوان أما لعدم تسمية المخطوط من قبل مؤلفه او لفقدان صفحة العنوان وهي مسألة تعالجها قواعد الفهرسة الانكلو أمريكية كما سيتضح لاحقاً .

ب ــ مشكلة المجاميع :

كثر الحديث عن مشكلة المجاميع في فهرسة المخطوطات وكأنها مشكلة تخص هذا النوع من المواد الثقافية دون غيره مع انها في الواقع مشكلة عامة تصادف المفهرسين عند فهرستهم بقية المواد الثقافية الاخرى ، وهي لاتستدعي اثارة مجموعة من الاسئلة والمشكلات والاختلاف في وضع الحلول لها .حيث إنه يمكن معالجتها بنفس طريقة معالجة المواد المكتبية الاخرى .فعبارة مجاميع هو مصطلح آثاروه وعدوه مشكلة وهو في الواقع مسألة تتكرر في معظم فصول القسم الاول من قواعد الفهرسة الإنكلو أمريكية في حقل العنوان وتحت بند (المواد بدون عنوان جامع) ويضمن هذه الفصول الفصل الرابع

الخاص بفهرسة المخطوطات . اذن فان ماينطبق على فهرسة المواد الثقافيـــة الاخرى يجب تطبيقه على فهرسة المخطوطات توخياً لتطبيق مقياس موحد ، كما ان هناك تداخلاً لدى من كتب عن المخطوطات من حيث فهرستهـــا وتصنيفها عندما اثيرت مشكلة اختلاف مواضيع المجاميع . ومع اننا لسنا بصدد التصنيف فان لمشكلة اختلاف مواضيع المجاميع حلولاً ثابتة ومطبقة يمكـــن الرجوع اليها .

٢ــ حقل التاريخ :

تطرق الذين كتبوا عن المخطوطات الى مسألة التاريخ متفقين جميعاً على وضعه بعد عنوان المخطوط إلا ان بعضهم لم يميز بين تاريـــخ المخطوط وتاريخ نسخه وهي مسألة قد تظهر في بعض نسخ المخطوطات التي تم نسخها في تاريخ يختلف عن تاريخ نسخه الاولى ، كما ان بعضهم الآخر جمع تاريخ النسخ مع اسم الناسخ في بيان واحد اطلقوا عليه عبارة (اسم الناسخ وتاريخ النسخ) .

٣ــ حقل الوصف المادي :

لحقل الوصف المادي عناصره المعروفة التي حددتها قواعد الفهرسة الإنكلو أمريكية حسب طبيعة كل مادة ، ونرى ذلك واضحاً بالنسبة للمخطوطات تحت بند حقل الوصف المادي في الفصل الرابع من القواعد المذكورة ، الا اننا نرى ان من كتب عن المخطوطات العربية قد اورد مجموعة من الإرشادات التي لاتأخذ شكل قواعد مقننة ثابتة بالاضافة الى كونها مقتضبة وخالية مـــن الامثلة ، كما ان هذه الإرشادات ليست كافية لمعالجة العديد من الأوصاف المادية للمخطوطات التي تتصف بها المخطوطات العربية مثل عدد المجلدات ، الحاويات ، المواد التصويرية والحجم . كما نرى ان هناك تداخلاً لدى هؤلاء بين مفهومي الوصف المادي وحقل الملاحظات ، فنوع الخط ولون الحبر وحالة المخطوط أفردت لها قواعد الفهرسة الإنكلو أمريكية مع غيرها من الامور الاخرى حقل الملاحظات وقد تطرق هؤلاء الى هذه الامور الا أنهم :

١ ــ اغفلوا ذكر أمثلة بالرغم من كثرة المخطوطات العربية التي تظهر فيها هذه الصفات .

٢ ــ لم يوردوا تقنيناً لغوياً معيناً يمكن استخدامه بشكل مقنن كما هو عليه الحال في قواعد الفهرسة الأنكلو أمريكية .

٤ــ حقل الملاحظات :

ان حقل الملاحظات كما هو معروف هو من الحقول المهمة الذي اوجدته القواعد اصلاً لتمكين المفهرس من معالجة كافة القضايا التي لايمكن ذكرها في بقية الحقول السابقة فضلاً عن تلك البيانات التي هي عبارة عن تفسير للكثير من المسائل غير الواضحة في بقية الحقول مثل النسخ ناقصة الاوراق او النسخ ذات الترقيم المزدوج الصفحات والتي تسجل في حقل الوصف المادي بطريقة تحتاج الى توضيح في حقل الملاحظات كما سيتضح ذلك لاحقاً .

ويلاحظ من مراجعة المصادر التي تم دراستها مزجاً بين المعلومات التي يتضمنها حقل الملاحظات وتلك التي يتضمنها حقل الوصف المادي . وبصورة عامة فان النقاط التي تتضمنها فهرسة المخطوط والتي اوردها الاستاذ المنجد في كتابه لاتقع ضمن حقول مقننة حيث نجد مجموعة من النقاط تبدو وكأن المراد بها ادراج الحقول التي تتضمنها فهرسة المخطوط والمزج بين المعلومات التي يجب ان تتضمنها الحقول المقننة المعروفة واضح في هذه النقاط . فهو يورد مثلاً ذكر فاتحة المخطوط على أنه حقل مستقل وكذلك الحال بالنسبة لآخر المخطوط ، كما نجد ان المعلومات التي يتضمنها الوصف المادي الذي يجب حسب القواعد المقننة ان يتضمن النقاط التي اشرنا اليها سابقاً ، نجدها مبعثرة بين مجموعة من النقاط والتي يجب ان تجتمع كلها لتشكل حقل الوصف المادي الذي اشرنا اليه . ويبدو هذا المزج واضحاً ايضاً فيما جاء في كتاب السيدة ميري عبودي فتوحي والتي لاتستند الى قواعد مقننة .

المبحث الثاني

استعراض قواعد الفهرسة الإنكلو أمريكية الخاصة بالمخطوط العربي

من الامور المسلم بها ان فهرسة المواد المكتبية على اختلاف اشكالها وانواعها يجب ان تخضع لقواعد مقننة ، وهذا مايتم فعلاً ، الأن ذلك يضمن تحقيق توحيد قياسي يجعل مهمة الوصول الى هذه المواد ومعرفة تفصيلاتها المادية الاخرى امراً سهلاً وسريعاً ، وبدون هذه القواعد يفقد الفهرس الكثير من وظائفه ، ويمكن تقسيم هذه القواعد الى شطرين رئيسيين هما :

١ – القواعد الخاصة بالمداخل وتثبيت الصيغة النهائية لهذه المداخل وخاصة فيما يتعلق بصياغة اسماء الاشخاص والاماكن والعناوين والتي تضمن تحقيق نقاط وصول مقننة ثابتة ومعروفة للمستفيد ، كما تعالج هذه القواعد مسألة الإحالات من الصيغ غير المستعملة الى الصيغ المستعملة لاحتواء مشكلة لجوء المستفيد الى صيغ غير مستعملة.

٢ – القواعد الخاصة بالوصف المادي التي تهدف الى ابراز السمات الاساسية التي تتصف بها كل مادة ثقافية وبشكل واضح يميزها عن بقية المواد وتمكن المستفيد من تكوين صورة مادية وموضوعية واضحة عن كل مادة قبل الاطلاع عليها فعلاً وذلك من خلال الفهرس . ان الكثير من سمات المخطوط العربي هي سمات عامة موجودة في بقية المواد الثقافية الاخرى مما يجعل تطبيق قواعد مقننة في معالجة هذه المواد امراً ممكناً وسهلاً ، غير ان المخطوطات تنفرد ببعض السمات الفريدة التي تتميز بها عن بقية المواد المكتبية الاخرى ، وبالرجوع الى قواعد الفهرسة الإنكلو أمريكية يمكن استنتاج حقيقتين هما :

١ – ان السمات العامة المشتركة بين المخطوطات والمواد الثقافية الاخرى يمكن معالجتها بتطبيق العديد من القواعد العامة التي تنطبق على كافة المواد وخاصة ما يتعلق بالمداخل .

٢ – هناك قواعد خاصة بفهرسة المخطوطات العربية ضمن الفصل الرابع من القواعد المذكورة والذي افرد لمعالجة فهرسة المخطوطات بصورة عامة.

فبالنسبة للمداخل يمكن القول ان مجموعة المخطوطات العربية تنتمي إلى مجموعة الأعمال ذات المؤلف الشخصي الواحد ، غير أنه يجب ان يكون واضحاً ان هذا المؤلف الشخصي الواحد هو المسؤول عن المحتوى الفكري للمادة والذي تنص القواعد على اعتباره مدخلاً رئيسياً ، إلا ان هذه المسألة لا تخلو من مشكلات عدة . ونورد فيما يلي بعض أهم هذه المشكلات التي تصادفنا في أثناء فهرسة المخطوط العربي والقواعد الخاصة بمعالجتها ضمن قواعد الفهرسة الانكلو امريكية :

١ ـ من بعض سمات المخطوط العربي ان ينسب خطأ إلى مؤلف آخر : وتنص القاعدة (21. 4 C) على ادخال هذا العمل تحت المؤلف الأصلي الفعلي مع اعداد مدخل اضافي باسم الشخص المنسوب اليه التأليف خطأ .

٢ ـ هناك مخطوطات عربية تفتقر إلى اسم المؤلف للأسباب المذكورة سابقاً وقد نصت القاعدة رقم (21. 5 A) على ادخال مثل هذه الاعمال تحت العنوان

٣ ـ غير ان أبرز ما تتصف به المخطوطات العربية هو تعرض نسبة كبيرة منها إلى التحويرات والتعديلات كالشرح والتعليق والاختصار والتحقيق مما يجعل هذه الأعمال تنتمي إلى مجموعة الاعمال ذات المسؤوليات المختلطة . ومن الواضح ان المخطوطات العربية هي من أكثر الاعمال التي تعرضت إلى مثل هذا النوع من التحويرات والتعديلات . ولو استعرضنا قواعد الفهرسة الانكلو امريكية الفصل الحادي والعشرين وخاصة البند (21. 8) وتفريعاته نجد ان هذه القواعد قد عالجت مسألة النصوص المعدلة والمحورة بشكل واف يمكن تطبيقه مباشرة على مثل هذه الحالات . وقد عالجت هذه القواعد نوعين من النصوص المحورة والمعدلة نجدها واضحة في المخطوط العربي : النوع الأول تلك التحويرات والتعديلات التي لم تغير من جوهر العمل الأصلي ، وتبرز المؤلف الأصلي للعمل على أنه ما زال هو المسؤول الاهم عن المحتوى

الفكري للمادة كتلك الاعمال التي يكون فيها الشرح أو التعليق ... الخ أقل أهمية و كمية من النص الاصلي ، ومثل هذه الحالة تبدو واضحة من صفحة العنوان حيث نجد أنه في أغلب الاحيان لم يطرأ تغيير على تسمية العمل أو تغير على عنوانه . أما النوع الثاني فهي الحالات التي يكون فيها الشرح أو التعليق قد أثر بشكل كبير على محتوى المادة بحيث ان المؤلف الرئيسي لم يعد مسؤولاً عن العمل وفي هذه الحالة تنص القاعدة(12. 12 A) على ادخال مثل هذه الاعمال تحت اسم الشخص الذي قام بعملية التحوير إذا دلت صياغة صفحة العنوان على ذلك بوضوح .

- هناك العديد من المخطوطات العربية تم شرحها أو تحقيقها وان مثل هذه الاعمال يمكن ان تكون على نوعين :

النوع الأول وهي المخطوطات التي يكون فيها التحقيق أو الشرح هو المؤكد خاصة إذا عرض المصدر الرئيسي للمعلومات (صفحة العنوان) المادة على أنها تحقيق أو شرح. وفي هذه الحالة تشير القاعدة (21. 13 B) الى ادخال هذا العمل تحت اسم الشارح أو المحقق مع عمل مدخل اضافي كمؤلف . عنوان العمل الأصلي مما يساعدنا على ربط العملين أحدهما بالآخر .

النوع الثاني : المخطوطات التي لا يكون فيها الشرح أو التحقيق هو المؤكد وخاصة تلك الاعمال التي يعرضها المصدر الرئيسي للمعلومات كطبعة للعمل الاصلي حيث تشير القاعدة (21.13 C) إلى ادخال العمل تحت مؤلفه الأصلي مع اعداد مدخل اضافي للشارح أو المحقق .

- من المعلوم ان المخطوطات العربية التي تعنى بها مكتباتنا هي مؤلفات التراث العربي الاسلامي ، أي انها لمؤلفين قدامى تحمل اسماؤهم طبيعة الاسماء السائدة في ذلك العصر وهي اغلبها أسماء فيها خطاب (تركيب شرقي يكون جزؤه الأخير عادة لفظ (الدين) مثل عز الدين) أو كنية أو لقب أو نسبة كما ان بعض الاسماء تحمل أكثر من شكل

واحد ، وتشير القاعدة (22.22 D) إلى مثل ان هذه الأسماء يتم ادخالها تحت الجزء الأكثر شهرة بالاعتماد على معاجم التراجم المشهورة ثم تذكر بقية العناصر وفق الترتيب التالي : الخطاب ، الكنية الاسم ، النسبة للأب ، وأي اسم اخر كاللقب مثلاً :

———— صدر الدين القونوي ، محمد بن اسحق

———— ابو حيان التوحيدي ، أبو علي بن محمد

———— الجاحظ ، عمرو بن بحر

ولم تغفل قواعد الفهرسة الانكلو امريكية ايضاً مسألة الاحالات من الصيغ المختلفة للاسم إلى الصيغة التي يتم التوصل اليها والمستخدمة كمدخل .

حقل العنوان وبيان المسؤولية :

فيما يتعلق بالعنوان تنص القاعدة (4.1 B 1) على تطبيق التعليمات الخاصة بتسجيل العنوان في بقية أوعية المعلومات الأخرى على طريقة تسجيل العنوان في فهرسة المخطوطات . غير ان المخطوطات تنفرد ببعض السمات الخاصة بها وأهمها افتقار المخطوط إلى عنوان وتنص القاعدة (4.1 B 2) ان على المفهرس استخدام العنوان الذي عرف به العمل بالنسبة للمخطوطات المنشورة لاحقاً ، أما بالنسبة للاعمال التي تفتقر إلى صفحة عنوان فتنص القاعدة اعلاه على الرجوع إلى القاعدة رقم(2.1 3)الخاصة بفهرسة الكتب القديمة (على اعتبار ان المخطوطات هي أعمال قديمة) والتي تنص على استخدام المصادر التالية كبديل لصفحة العنوان ، العنوان المجتزأ ، أول صفحة للنص ، الخاتمة ، وإذا تعذر تطبيق هذه التعليمات فتنص القاعدة السابقة (4.1 B 2) على ان يقوم المفهرس بتوفير عنوان يعرف به العمل أو عنوان يدل على طبيعة المادة ، على ان يحتوي هذا العنوان على بعض العبارات التي تدل على طبيعة العمل مثل :

[قصيدة في عداي القران]

[حاشية على شرح العقائد]

[رسالة في دفع المطاعن]

على ان يتم وضع هذه العناوين بين قوسين معقوفين حسب التعليمات. ومن المشاكل التي تصادف مفهرس المخطوطات هو ورود أكثر من عنوان واحد لنفس المخطوط. وتشير القاعدة العامة (4 . o B) إلى اعتماد العنوان الوارد في المصدر الرئيسي للمعلومات (أي صفحة العنوان) أو الاختتام ثم المعلومات في أول النص ثم الرأس وأخيراً النص نفسه وهي جميعها مصدراً رئيسيـــــا للمعلومات وتعتمد وفق هذا الترتيب ، وفي حالة احتواء أي مصدر من هذه المصادر على أكثر من عنوان يعتمد العنوان الذي يعبر عن المادة بصورة أدق مع ذكر العناوين الأخرى في حقل الملاحظات) القاعدة(4 B 4.7).

مثل : يعرف ايضاً : مفتاح الكنوز ومصباح الرموز

مثل : يعرف ايضاً : الإعلام بفضائل الشام

كما تنص القاعدة (26-4A1) على عمل احالة من العناوين المختلفة الى العنوان المعتمد ، مثل :

عجائب الآثار في التراجم والاخبار

انظر : تاريخ الجبرتي

اما المشكلة التي كثر الحديث عنها فهي مشكلة المجاميع ، ونحن نرى ان هذه المشكلة لا تختلف في جوهرها عن مشكلة العمل بدون عنوان جامع والتي يمكن معالجتها بالطريقة التالية وحسب القاعدة(1.1G) وعلى الشكل التالي :

١ — اذا كان احد اعمال المجموعة يشكل الجزء الرئيسي منها فيعامل عنوان هذه المادة كعنوان فعلي على ان تذكر العناوين الأخرى كملاحظة .

٢ — اذا لم يكن اي من اجزاء المجموعة يشكل جزءاً رئيسياً منها فتدون هذه العناوين بالترتيب الوارد في المصدر الرئيسي للمعلومات او بالترتيب الذي تظهر فيه في المادة اذا لم يكن هناك مصدر رئيسي للمعلومات .

مثل : بداية الهداية ؛ الكشف والتبيين في غرور الخلق اجمعين / ابو حامد الغزالي .

كشف الوافية في شرح الكافية / محمد بن عمر الحلبي. حاشية على المتوسط حاشية السيد الشريف على المتوسط / الشريف الجرجاني .

حقل التاريخ :

من المعلوم ان قواعد الفهرسة الإنكلو امريكية تنص على اعتماد تاريخ تأليف المخطوط المذكور بشكل صريح على المخطوط ، غير ان المشاكل التي تصادفنا في فهرسة المخطوطات هو افتقارها في بعض الحالات إلى تاريخ التأليف والقواعد صريحة في هذه الناحية حيث تشير القاعدة 1.4F7 إلى امكان استخدام تاريخ تقريبي والذي يمكن تقديره بصورة تقريبية ببعض الوسائل التي لم تحددها القواعد وتركتها للمفهرس نفسه ، فبالامكان مثلا الاعتماد على ما يلي :

١ — معرفة الفترة الزمنية التي عاش فيها المؤلف والتي نعتبرها اوثق الطرق خصوصاً وان القواعد قد قدمت اختيارات كثيرة لإستخدام التاريخ الاقرب والانسب .

٢ — ما نجده على الصفحة الاولى والاخيرة من تملكات او عبارات وقف وتحبيس او مضاعفات .

٣ — الخط والحبر والورق .

ولم تنص القواعد على استخدام تقويم معين عند تدوين التاريخ وانما تنص على ذكر التاريخ الوارد في المادة ، واذا كان هذا التاريخ بغير التقويم الميلادي يذكر التاريخ الميلادي بعد ذكر التاريخ الوارد على المادة . وهذه القاعدة ذات اهمية كبيرة في فهرسة المخطوطات ، اذ ان اغلبية المخطوطات مؤرخة بالتاريخ الهجري ، واذا اردنا تطبيق هذه القاعدة لتثبيت التقويم المغاير يمكن استخدام المعادلة التالية للتحويل من الهجري إلى الميلادي .

$$\text{التاريخ الميلادي} = \text{التاريخ الهجري} - \frac{\text{التاريخ الهجري}}{٣٣} + ٦٢٢$$

ف مثل : كتاب الجامع الصغير في حديث البشير النذير / السيوطي ٩٠٧ ، [١٥٧٦م] .

وعلى المفهرس ان يكون دقيقاً في التمييز بين تاريخ التأليف الحقيقي وتاريخ النسخ الذي يختلف في بعض الاحيان في تاريخ التأليف، اذ قد يكون المخطوط قد الف من قبل مؤلفه في عصر ما ونسخ في عصر آخر ، وفي هذه الحالة يجب اعتماد تاريخ التأليف مع ذكر تاريخ النسخ في حقل الملاحظات ، ومن المعلوم ان بعض المخطوطات العربية كانت تستغرق فترات طويلة قد تمتد اكثر من سنة في تأليفها خصوصاً تلك المخطوطات التي تؤلف على مراحل ، وفي هذه الحالة تنص القاعدة (1.4 F 8) على ذكر التاريخين الأقدم والأحدث .

حقل الوصف المادي

لحقل الوصف المادي في فهرسة المخطوطات خصوصية معينة جاءت من طبيعة المخطوط الذي يختلف بعض الشيء عن المواد المكتبية الاخرى في صفاته المادية الاخرى مثل اختلاف عدد الأسطر في الصفحة الواحدة وكون بعض المخطوطات مكتوبة على مادة غير الورق ويتألف حقل الوصف المادي في فهرسة المخطوطات كما اورده الفصل الرابع من قواعد الفهرسة الإنكلو امريكية القاعدة (4.5) وفروعها من العناصر التالية :

آ — عدد الوحدات التي تتألف منها المادة كعدد المجلدات او الصناديق
مثل : ٦ مج ، ٣ صناديق

ب — عدد الصفحات او الاوراق او الاعمدة وعدد الاسطر او متوسط عدد الاسطر في الصفحة الواحدة في حالة اختلاف عدد الاسطر بين صفحة واخرى بالنسبة للمخطوطات القديمة ومخطوطات العصور الوسطى
مثل : ٢٠٨ ورقة (٤١ سطراً)
٢٦ ورقة (٤٥ — ٤٧ سطراً)

ج — نوعية المادة المكتوب عليها المخطوط اذا لم تكن ورقاً مثل : [٢٠]
ورقة : رق .

د — بيان الإيضاحات مثل الصور والخرائط وفيما اذا كانت ملونة .. الخ مثل : ٢٠ صفحة ، ١٥ ورقة : ايض (بعضها ملون) .

هـ — الإبعاد ويذكر فيها ارتفاع المخطوط بالسنتيمترات مقرباً إلى السنتيمتر الصحيح التالي مع اضافة العرض اذا كان اقل من نصف الارتفاع او كان اكبر من الارتفاع مثل :

٥٠ صفحة : ٢٤ × ٣٠ .

على ان اغلب من كتبوا عن فهرسة المخطوطات العربية من المصادر التي تم مراجعتها من قبلنا والمشار اليها سابقاً قد ضمنوا حقل الوصف المادي ، تفصيلات مادية اخرى كثيرة لا يمكن تضمينها في هذا الحقل لسببين : الاول كثرة مثل هذه الملاحظات في المخطوطات العربية والثاني : ان قواعد الفهرسة الإنكلو امريكية تنص على وضع مثل هذه التفصيلات في حقل الملاحظات كما هو عليه الحال في فهرسة المواد المكتبية الأخرى مثل حالة المخطوط ، نوع الخط والحبر وهذا ما سنتطرق اليه عند حديثنا عن حقل الملاحظات .

حقل الملاحظات

بما ان حقل الملاحظات يستخدم لاستكمال عملية الوصف عندما تكون البيانات الواردة في الحقول السابقة غير واضحة أو غامضة حيث يتم توضيحها في هذا الحقل . وبما ان عملية الوصف في فهرسة المخطوطات يكتنفها بعض الغموض فضلاً عن الأوصاف المادية التي يتصف بها المخطوط أكثر من بقية المطبوعات الأخرى ، إذ تظهر ملاحظات ذات طبيعة خاصة يكثر استخدامها في فهرسة المخطوطات ويقتصر استخدامها عليها ، وعليه فان هذا الحقل يكون ذات أهمية بالغة في فهرسة المخطوطات . فبالاضافة إلى الملاحظات العامة التي تشترك بها المخطوطات مع المطبوعات الأخرى ندرج أدناه بعض الملاحظات التي يقتصر استخدامها في فهرسة المخطوطات :

١ — ملاحظة عن المانح أو المالك السابق للمخطوط وسنة المنح أيضاً مثل : هدية من سعيد الديوه جي ١٩٦٤ .

٢ ــ ملاحظة عن مكان الكتابة ويذكر فيها المكان الذي تم فيه نسخ المخطوط مثل :

في الاختتام : تم نسخه في دمشق .

٣ ــ ملاحظة عن الطبعة المنشورة من المخطوط ، ويسجل فيها العنوان وبيانات النشر عن الطبعة المنشورة من المخطوط مثل :

نشر بعنوان فضائل الشام وفضائل دمشق . دمشق ، المجمع العلمي العربي ، ١٩٥٠ .

٤ ــ ملاحظة عن أوصاف المخطوط المادية ويذكر فيها الملاحظات المهمة عن الأوصاف المادية التي لم تذكر في أي مكان اخر مثل :

حبر أحمر على ورق أصفر

الأوراق الأخيرة مضافة حديثاً

٥ ــ ملاحظة عن قيود الاستخدام : توضح فيها القيود المفروضة على امكانية الاستخدام مثل : يسمح باستخدامه تحت رقابة المكتبة

٦ ــ ملاحظة عن الخط . يوضح فيها اسلوب الخط المستخدم كأن يكون خط نسخي أو رقعة أو غيره ، وكذلك نوعيته كأن يكون خط ممتاز أو جيد أو رديء مثل : بخط نسخي جيد .

٧ ــ ملاحظة عن المظهر المادي . ويسجل فيها معلومات عن التزيين والزخرفة والتذهيب ونوعية التجليد ... الخ .

مثل : مذهب الاطارات

مزخرف الحواشي

٨ ــ ملاحظة عن الأوراق أو حالة المخطوط .

مثل : الأوراق فيها ثقوب واثار رطوبة .

٩ ــ ملاحظة عن الكلمات الافتتاحية . ذكرنا عند حديثنا في حقل العنوان ان على المفهرس القيام بصياغة عنوان مناسب للمخطوط الذي يفتقر إلى عنوان ووضعه بين قوسين معقوفين وان على المفهرس في هذه الحالة

اقتباس بعض الكلمات من أول النص ووضعها في حقل الملاحظات ، مثل :

أولها : الحمد لله الذي شرح الأحكام وربطها بدلائل عليه

ان كافة النقاط التي ورد ذكرها في اعلاه هي قواعد ظهرت بوضوح ضمن قواعد الفهرسة الانكلو أمريكية (تراجع القاعدة وتفريعاتها) .

الخاتمة

والخلاصة التي يمكن الخروج بها من هذا البحث هو ان فهارس المخطوطات العربية التي تم مراجعتها بالاضافة إلى الكتب التي تم استعراضها في هذا الخصوص كشفت عن تباين واضح وازدواجية في فهرسة المخطوطات لانها كما قلنا لا تستند إلى قواعد مقننة يفترض تطبيقها في مكتباتنا وفهارسنا التي تعاني هي الأخرى من ظاهرة التباين والازدواجية . ان عملية المقارنة التي استند اليها البحث كمنهج قائم تبين بوضوح ان تطبيق قواعد مقننة في فهرسة المخطوط العربي أمر يمكن تحقيقه من أجل توحيد اجراءات فهرسة هذا النوع من المطبوعات ولتنسجم مع القواعد المطبقة في فهرسة المواد المكتبية الأخرى إذ ان عملية المقارنة اثبتت ان قواعد الفهرسة الانكلو امريكية التي قلنا ان من ابرز صفاتها هي صفة (العالمية) عالجت وبشكل واضح معظم — ان لم يكن جميع — السمات التي يتسم بها المخطوط العربي وبشكل يمكن ابرازه جلياً من خلال التطبيق لهذه القواعد المقننة .

المراجع

١ — صلاح الدين المنجد . قواعد فهرسة المخطوطات العربية . بيروت : دار الكتاب الجديد ، ١٩٧٣ .

٢ — عبد الكريم الأمين . ملاحظات في قواعد فهرسة المخطوطات العربية. مجلة المورد ، المجلد ٥ ، العدد ١ ، ١٩٧٦ ، ص ١٤٦ — ١٥٧ .

٣ — كوركيس عواد . خزائن الكتب القديمة في العراق منذ أقدم العصور حتى سنة ١٠٠٠ هـ ، بغداد ، ١٩٤٨ .

٤ — ميري عبودي فتوحي . فهرسة المخطوط العربي . بغداد : وزارة الثقافة والاعلام ، ١٩٨٠ .

5— ANGLO–AMERICAN CATALOGING RULES. 2nd.ed CHICAGO: ALA 1978 A

THE RULS:

21.4C
21.5A
21.8
21.12A
21.13B
21.13C
4.1B1
4.1B2
2.13
4.0B
4.7B4
26.4A1
1.1G
1.4F7
1.4F8
4.5
22.22D